

الشرائع وتعتمد الوظائف الانتاجية التي يؤدونها ، بحكم هامشية هذه القطاعات ، وتبعيتها للزراعة ، كان ينعكس عليها التخلف الذي كانت تعاني منه ، سواء لطبيعة نظام الملكية ، ووجود الاقطاع ، او اقتصار الزراعة بشكل رئيسي على الزراعات الصيفية .

في موازاة هذا التشكيل الطبقي ، كان المجتمع ينظم في وحدات اجتماعية ، تتدرج من العشيرة — بشقيها البدوي او المدني — الى القرية ، الى الاسرة ، وكما هو الامر بالنسبة للعشيرة ، حيث لا يمنع انقسامها الى مجموعة « افخاذ » من أن تمثل وحدة اجتماعية قائمة في مواجهة « العالم الخارجي » ، والذي هو ، العشيرة الثانية ، او القرية الثانية ، فكذلك القرية ، التي تتكون عادة من مجموعة عائلات تمثل وحدة واحدة في مواجهة « العالم الخارجي » ، والذي لا يختلف عن العالم الخارجي للقبيلة .

العلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة ما قبل ١٩٤٨ هي نتاج كل الاعتبارات التي سبق ذكرها . فقد كرس نظام تقليدي للحياة ، ونمت خصائص معينة كانت تقوم على الولاء العميق للعشيرة او للقرية او للأسرة ، ذلك الولاء الذي كان يستند على اساس مادي يتمثل بالمصلحة المشتركة لافراد العشيرة او القرية ، والضمان الاجتماعي الذي يوفره انتساب الفرد الى جماعة ، في ظل شبه وجود للدولة ، مظهره الرئيسي بالنسبة للمواطن صورة جابي الضرائب او كرباج رجل البوليس . أي انها كانت عنصر تخويف أكثر من كونها عنصر اطمئنان . والدولة في ذهن المواطن كانت على الدوام تعني الخسارة ، وفي جميع الحالات ، سواء اكان المواطن شاكيا، ام مشتكى عليه ، له الحق أم عليه .

القانون الاجتماعي السائد

نواة النظام الاجتماعي التقليدي المشار اليه ، هي الاسرة الكبيرة ، والتي تتشكل من الاب ، وابنائهِ المتزوجين وزوجاتهم وأولادهم ، تحت رئاسة الاب ، وان لم يوجد فتحت رئاسة الاخ الاكبر ، وهذه الاسرة تحظى بالقسط الاكبر من تفكير الفلاح وولائه . توحد الاسرة قطعة الارض التي يقومون بزراعتها ، واحيانا المنزل الواحد الذي يقيمون فيه ، ويتوزعون المسؤوليات فيما بينهم ، من زراعة ورعي ان وجد . والسلطة هي للأكبر سنا ، الا اذا وجد مانع اجتماعي ، أي الأكبر على الأصغر ، واستطرادا للذكر على الانثى، والحلقة الثانية في هذا النظام الاجتماعي هي العائلة (الحموله) ، ومن ثم